

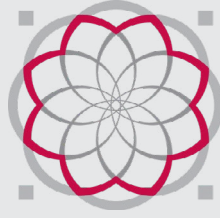


annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



لبنان : مظاهرات اكتوبر ٢٠١٩ بين الخلاف وإعادة الانتاج



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام ٢٠٠٠

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ - المزرعة: ٥١١٠ - ٢٠٧٠ - بيروت لبنان
هاتف: ٩٦١١٣١٩٣٦٦ - فاكس: ٩١٨١٥٦٣٦٦

لبنان : مظاهرات اكتوبر ٢٠١٩ بين الخلاف وإعادة الانتاج

ماري-نويل ابي ياغي، ليا يمين (دعم لبنان)

تم إعداد هذا التقرير الوطني، الى جانب تقارير وطنية أخرى وتقرير إقليمي في إطار مرصد الفضاء المدني الذي بدأت الشبكة عام ٢٠١٨. يسعى المرصد الى مواكبة الأخبار والتطورات المتعلقة بالمجتمع المدني وبيئة عمله وإلى تحليلها. يمكن متابعة مختلف التقارير والنشرات الدورية التي ينتجها المرصد على موقعة الإلكتروني:

<http://civicspace.annd.org>

المقدمة

أدى النظام التوافقي لتفاسم السلطة في لبنان إلى خلق دورات احتجاجية متكررة بشكل هيكلي: تحركات طلابية وحركات نقابية وعمالية وتجمعات يسارية، بالإضافة إلى قطاع جمعيات أكثر روتينية. على مدى فترة زمنية طويلة، وبالنظر إلى هذه الحركات من خلال مقاربة طويلة، تبدو التغييرات التي تسعى إليها هامشية أو محدودة للغاية، مما قد يؤدي إلى ملاحظة أن الحركات الاحتجاجية تلعب ببساطة دور منفذٍ للإغاثة داخل النظام التي تتحدها، وبالتالي تساهم في ديمومة الهياكل الاجتماعية والسياسية التي تتحدها.

شهد العام الماضي ظهور دورة تعبئة في لبنان تظهر استمرارية في أشكال التنظيم السابقة، على الرغم من أنها لم يسبق لها مثيل من حيث انتشارها الجغرافي على الأراضي اللبنانية كافة.

لفهم كيفية ظهور دورة الاحتجاج الحالية وديناميكياتها وحدودها، نقترح التفكير في كيفية «تحرك» الجهات الاجتماعية الفاعلة في ساحة متنازع عليها وتنافسية ومتغيرة باستمرار ومتطورة، بدلاً من ساحة متجانسة. نحن نعتمد على نهج مفاهيمي ثلاثي يركز على تحليل التفاعلات والديناميكيات بين الجهات الفاعلة، والاستراتيجيات التي يستخدمونها: الإقناع والإكراه والمكافأة.

سلالة الحركة الاجتماعية المعاصرة: نظرة طويلة الى مظاهرات أكتوبر

وقد ساهمت سبل التنظيم والنشاط المختلفة هذه في فترة من «الحيوية» في أواخر التسعينيات في البلاد (ابي ياغي، ٢٠١٣) وظهور وتبلور التجمعات اليسارية «الجديدة». حشدت هذه الأخيرة، كونها تجمعات أكثر اتساماً بالطابع السياسي، من أجل القضايا الجدلية في لبنان، ولكن أيضاً للقضايا العالمية، على غرار الحركات الدولية ضد العولمة النيوليبرالية. شهدت هذه الفترة ظهور جبهة تتكون من مجموعات مختلفة، مثل الجماعات اليسارية المستقلة (طلاب شيوعيون)؛ مجموعة وسائل الإعلام البديلة مثل إنديميديا والتجمع الشيوعي الثوري والتجمع اليساري من أجل التغيير والخط المباشر والجمعية اللبنانية من أجل عولمة بديلة واتاك لبيانون وغيرها.

تصدرت الحركة الطلابية الحركات الاجتماعية في السبعينات وخصوصاً حول الجامعة اللبنانية (فافييه، ٢٠٠٤). ومع ذلك، تفككت خلال الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠). شهدت نهاية الصراع الأهلي إحياء الحرم الجامعي كمساحة احتجاجية، مع إنشاء المجموعات اليسارية المستقلة في التسعينات مثل بلا حدود في الجامعة الأمريكية في بيروت (AUB)، «بابلو نيرودا» في الجامعة اللبنانية الأمريكية (LAU)، «العمل المباشر» في جامعة البلمند، «طانيوس شاهين» في جامعة القديس يوسف (أبي ياغي، ٢٠١٣). وضعت هذه التجمعات نفسها في المشهد السياسي في لبنان ما بعد الحرب على أنها تعارض المحورين السياسيين المهيمنين الرئيسيين اللذين يتألفان من نهج أمني مدعوم من قبل الاحتلال السوري من جهة، ومن ناحية أخرى، السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي دافع عنها رفيق الحريري. ضمن هذه التجمعات نشأ جيل من الناشطين والناشطات على النشاط السياسي والاجتماعي (أبي ياغي، ٢٠١٣).

كان قطاع المجتمع المدني مساحة أخرى احتضنت أجيال من الناشطين والناشطات. شهد هذا القطاع الذي يعود إلى عصر النهضة (كرم، ٢٠٠٦) والذي يضم مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة إعادة توجيه مهمته نحو الإغاثة والخدمات خلال الحرب الأهلية. في حين شهدت حقبة ما بعد الحرب الأهلية ظهور منظمات غير حكومية متخصصة ومعنية بالتوعية والمناصرة، فإن تحديد دورها كمزودة خدمات أو مزودة خبرات للجهات الحكومية أدى إلى التقليل من أهمية موقعها ودورها المستمر التي يمكن أن تلعبه (ماك-آدم دو، تارو سيدني، تيلي شارلز، ٢٠٠١، ص ٥، أبي ياغي ٢٠١٠، ص ٧١-٧٥). يُعتقد أن المجتمع المدني في لبنان يعمل في جو ليبرالي إلى حد ما مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة إذا أخذنا بعين الاعتبار الإطار القانوني المتساهل الذي ينظم إنشاء المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، لا يأخذ ذلك في الحسبان القيود المختلفة التي يمكن مواجهتها عملياً، سواء في الحصول على نماذج الموافقة على التسجيل، والتدقيق في عمل المنظمات غير الحكومية من قبل هيئات الدولة والبنوك، والقيود المفروضة على المنظمات المحلية العاملة في الاقتصاد العالمي للمعونة^١. على الرغم من العمل في «قالب» محصورة (أبي ياغي، يمين، وجاغارتاشينغ، ٢٠١٩)، لا يزال القطاع النقابي يساهم في رعاية مساحة لاختلاط الأفراد وتعريفهم بأنماط العمل الحركية.

١ معرفة المزيد عن الأنظمة القانونية والسياسية التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني والفضاء المدني في لبنان، يرجى قراءة «المجتمع المدني في لبنان: فتح التنقيذ»



وضعت هذه الجماعات نفسها على خطوط متعارضة مع الهياكل التقليدية والحزبية التابعة للنظام. في حين شرع بعضهم في رحلة لإنشاء هيكل حزبي يساري بديل (حزب اليسار الديمقراطي - حركة اليسار الديمقراطي)، شهدت هذه العملية أيضًا خطوطًا جديدة من الخلاف بين الناشطين والناشطات (أولئك الأقرب إلى الشباب الشيوعي - طلاب شيوعيون) وتجمعات أخرى).

كان عام ٢٠٠٥ فعليًا لحظة محورية في تاريخ لبنان الحديث، حيث أدى اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في ١٤ فبراير إلى حشد الجماهير في محورين رئيسيين، سميا تيمنا بتاريخ الاحتجاجات الضخمة لكل منهما:

- ١٤ آذار، ثمرة المجموعات الحزبية اليمينية واليسارية ضد الاحتلال السوري ابتداءً من عام ١٩٩٠ والتي جمعت تيار المستقبل والتيار الوطني الحر وحزب الكتائب والقوات اللبنانية وحزب اليسار الديمقراطي ومجموعات أخرى ذات اتجاه يساري؛
 - و ٨ آذار، التي تمحورت حول خطوط معارضة وأعربت عن دعمها لسوريا، وشملت بشكل رئيسي حركة أمل وحزب الله، والحزب الشيوعي اللبناني.
- وشهد المحوران فيما بعد تمزقات وإصلاحات، لكنهما يقومان حتى يومنا هذا بتشكيل المشهد السياسي.

في موازاة ذلك، يمكننا أيضًا أن ننظر إلى حقوق المرأة والحركات النسوية التي بدأت في أوائل القرن الماضي واتخذت شكلًا أوضح في السبعينيات والثمانينيات، بالتزامن مع النقاش العالمي والمؤتمرات الدولية حول حقوق الإنسان وحقوق المرأة. حتى منتصف التسعينات، حاربت هذه الحركات من أجل حقوق سياسية موسعة، على الرغم من أنها كانت لا تزال متوافقة مع إيديولوجيات الأحزاب السياسية التقليدية. وهكذا، فشلت المنظمات النسائية في ترجمة القيم التي دافعت عنها في خطابها الخاص الذي كان لا يزال مهيكلاً وفقاً لنظام طائفي^٢. بعد التسعينات، كان الاتجاه العام هو إلى المأسسة فيما أصبح يعرف باسم «الانجزة» (التحول نحو نمط المنظمات غير الحكومية). وقد أثر ذلك على هيكلها وعلى محتوى خطاباتها، التي تبنت جانبًا أكثر عالمية وأكثر تماشيًا مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات المانحة. ومع ذلك، أدى هذا الأمر إلى الاعتماد المستمر على تمويل الجهات المانحة، وأثر على شكل أهداف وأولويات الفاعلين المحليين (متري، ٢٠١٥)، وهو اتجاه واضح مع جميع منظمات المجتمع المدني ولا يقتصر فقط على قطاع الجندر. منذ عام ٢٠٠٠، وبالتوازي مع التطور المستمر للمنظمات غير الحكومية، نشأت التجمعات الناشطة حول الحقوق الجسدية والجنسية، وميزت نفسها عن الناشطين والناشطات السابقين/السابقات من خلال اعتماد خطاب سياسي واضح، وشددت على التقاطعية وسياسات الهوية.

٢ لمعرفة المزيد عن ذلك اقرأ/ي: <https://civilsociety-centre.org/gen/women-movements-timeline-event#4938> -1920s-womens-union-established-in-lebanon-and-syria

بحثاً عن إطار اعتراض «محلّي»

أظهر البحث حول العمل الجماعي في التسعينات كيف حشدت المجموعات والناشطين والناشطات حول ثلاث قضايا رئيسية: معارضة النيوليبرالية (التي تبلورت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في مواقف بديلة أو مناهضة للعلمة)، ومكافحة الإمبريالية، ومناهضة المحاصصة الطائفية (أبي ياغي، ٢٠١٣). كان الاصطفاف ضمن هذا الإطار سائد بين هذه الجماعات والتجمعات الناشطة خلال العقدين الماضيين، ولا يزال سائد إلى حد ما اليوم.

وقد ظهرت هذه القضايا بشكل ملحوظ في التعبئة ضد الحرب الأهلية اللبنانية لدعم أسر ضحايا الإخفاء القسري، وكذلك رفض فقدان الذاكرة المفروض بعد الحرب (حملة «تتذكرت ما تتعاد» عام ١٩٩٧ على سبيل المثال)، والحرب على العراق في عام ٢٠٠٣ («لا للحرب لا للديكتاتوريات»)، وفي عام ٢٠٠٦ أثناء وبعد ٣٣ يوماً من الحرب الإسرائيلية على لبنان.

من الحملات والضغط إلى تنسيق الإغاثة، ولا سيما خلال نزاع نهر البارد في عام ٢٠٠٧ الذي شهد حشدًا محدودًا، إلا أنه كرس تحولاً آخر في أنماط أعمال الناشطين والناشطات نحو دور تنسيق المساعدات وتوفير الإغاثة^٣.

هزت موجة أخرى من الاحتجاجات شوارع بيروت في عام ٢٠١٥. وكانت قد بدأت بحشد السكان المحليين وعدد قليل من الناشطين/الناشطات البيئيين/البيئيات الذين/الواتي هم/هن جزء من حركات «ليس في عقر داري (Not In My Backyard)» ولا سيما في منطقة برجها في قضاء الشوف، بالقرب من مكب الناعمة اعتباراً من عام ٢٠١٤. نمت هذه الحركة أولاً على مواقع التواصل الاجتماعي ثم في شوارع العاصمة. في حين كانت القضية البيئية هي المطلب الرئيسي، حرضت الحركة وحشدت الناس وراء مطالب المساءلة ومكافحة الفساد، ونددت بممارسات التواطؤ بين الشركات الخاصة والحكومة والقادة والشخصيات السياسية (بكداش ٢٠١٥؛ دو-بويلار ٢٠١٥).

في الواقع، حشد الناشطون والناشطات لتقديم حلول تقنية لإدارة النفايات، مع تأطير مطالبهم من خلال التنديد بالفساد وصلاته بنظام المحاصصة الطائفية في مجموعات مثل «طلعت ربحتكم» الجماعية (التي شكلها بشكل أساسي ناشطون وناشطات مستقلون/مستقلات وناشطون/ناشطات من المجتمع المدني أو مجموعة «بدنا نحاسب» ذات الميول اليسارية التي تضمنت أحزاباً سياسية مثل «اتحاد الشباب الديمقراطي» التابع للحزب الشيوعي اللبناني، حركة الشعب، الحزب السوري القومي الاجتماعي (SSNP) وحزب البعث. ظهرت مجموعات أصغر أخرى مثل «عالمنا» (التي جمعت نشطاء من حركة اليسار الديمقراطي المحترضة) و«ثورة ٢٢ أب»، مجموعة من الناشطين/الناشطات اليساريين/اليساريات المستقلين/المستقلات و«البلوك النسوي»، والذي شملت المجموعة النسوية «صوت النسوة» و«الشعب يريد» الذي يشمل الحركات والتجمعات الجذرية كالمنتدى الاشتراكي، وهو حزب تروتسكي.

في موازاة ذلك، كان التنافس على النظام الاقتصادي سائداً أيضاً في دورات التعبئة المختلفة، حيث ندد الناشطون والناشطات بخصخصة الخدمات العامة، على سبيل المثال حملة «لبنان مش للبيع» في ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وحملة «دولة أو اشتراك» في إشارة إلى الكهرباء التي تؤمنها الدولة ومولدات الكهرباء الخاصة في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأخيراً، كان استنكار نظام المحاصصة الطائفية متقاطعاً في دورات التحركات السابقة، مثل لايك برايد (مسيرة العلمانيين) في ٢٠٠٩-٢٠١٠، والحركة اللاحقة التي تطالب بإسقاط النظام الطائفي في عام ٢٠١١ في ظل الثورات العربية.

قامت الحركة بحشد مختلف التجمعات والأحزاب السياسية على مدى بضعة أسابيع خلال شتاء وربيع ٢٠١١ (الأحزاب والمجموعات اليسارية مثل المنتدى الاشتراكي واتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني وقطاع الشباب في الحزب الشيوعي اللبناني والتجمع الديمقراطي الذي يتألف بشكل أساسي من ناشطين وناشطات سابقين/سابقات من منظمة العمل الشيوعي في لبنان في صيدا والنادي العلماني في الجامعة الأمريكية في بيروت ومنظمات المجتمع المدني (مثل

٣ كرسّت هذه الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ دور التنظيم المحلي والشعبي، داخل مجموعات مثل صامدون، خارج الهياكل التقليدية للمساعدة والإغاثة، في ضمان استعداد البلاد واستجابتها للأزمات (لميا مغنية، ٢٠١٥، أ). بنيت هذه الاستجابات والإجراءات على التجارب السابقة ومشاركة البيانات الروتينية وتنسيق المعلومات من أجل تمكين توفير المساعدة بشكل أكثر فعالية للمجموعات المتضررة (لميا مغنية، ٢٠١٥، ب).

٣ كرسّت هذه الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ دور التنظيم المحلي والشعبي، داخل مجموعات مثل صامدون، خارج الهياكل التقليدية للمساعدة والإغاثة، في ضمان استعداد البلاد واستجابتها للأزمات (لميا مغنية، ٢٠١٥، أ). بنيت هذه الاستجابات والإجراءات على التجارب السابقة ومشاركة البيانات الروتينية وتنسيق المعلومات من أجل تمكين توفير المساعدة بشكل أكثر فعالية للمجموعات المتضررة (لميا مغنية، ٢٠١٥، ب).

يبدو أنه أقل إثارة للجدل ولكن لا يزال العديد من المتظاهرين/ المتظاهرات يشعرون/تشعرن بأن زعيمهم/زعيمهنّ معفي منه. ولكن، أدى المسار الذي بدأ عام ٢٠١٥ والحركات السابقة إلى موجة حشد كرسستها احتجاجات ١٧ أكتوبر ٢٠١٩.



ركزت بعض هذه التجمعات والمجموعات على الجوانب التقنية والإيكولوجية لأزمة النفايات، بينما ربط البعض الآخر تواطؤ المصالح الخاصة مع الحكومة اللبنانية وأحزاب السلطة. على الرغم من أن الحركة اكتسبت زخمًا معيّنًا في جميع أنحاء البلاد، مما سمح بتطبيق نوعا من اللامركزية للحشد، إلا أن أبطالها وراسميتها الرئيسيين ظلوا خبراء وخبيرات وناشطين وناشطات في بيروت لديهم/لديهنّ خبرة تنظيم سابقة. على الرغم من أن الحركة جمعت ميول أيديولوجية متنوعة وحشدت حول القاسم المشترك للخطاب المعادي للطائفية، إلا أنها تعثرت بسرعة بـ «الشبح الطائفي» الذي يتجلى في تأطير الحركة الذي يوضح الميول السياسية والطائفية للمتظاهرين أنفسهم (أبي ياغي، كاتوس، ويونس، ٢٠١٧). ويتجلى ذلك بشكل واضح في شعار «كلن يعني كلن» (الجميع يعني الجميع)، والذي يتضمن ضمناً «باستثناء زعمي»، مما ساهم في نهاية المطاف في تفكك الحركة.

مع تجاوز احتجاجات عام ٢٠١٥ موضوع إدارة النفايات وتأطير المطالب حول الفساد وسوء الإدارة، أدت الحركة إلى المشاركة في الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٦، لا سيما مع تشكيل مجموعة بيروت مدينتي التي قدمت نفسها على أنها مستقلة وغير تابعة سياسيا وتعنى بالمسائل البيئية والاجتماعية الاقتصادية وجودة الحياة اليومية في العاصمة. على الرغم من عدم نجاحها في الانتخابات، فقد كان للتجربة صدقاً في مناطق أخرى مع ظهور مجموعات مماثلة والمشاركة في عمليات التمثيل الرسمي، مثل «بعلبك مدينتي» على سبيل المثال.

قبيل الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨، نظم المرشحون قوائم «جديدة» جمعت أفراد من حركات «المجتمع المدني» السابقة. ومع ذلك، فشلت هذه القوائم في كسب ثقة المواطنين وتقديم بديل قابل للتطبيق، وفازت الجهات الفاعلة المستقلة في المجتمع المدني بمقعد واحد فقط في بيروت الأولى (تافانا وباريرا، ٢٠١٩).

تظهر موجتا الاحتجاجات الأخيرتان بعض الاختلافات: حركة عام ٢٠١٥ أكثر «تقنية»، تركز على القضايا البيئية بالإضافة إلى إدانة سوء الإدارة والفساد، بينما كانت احتجاجات ٢٠١٩ سياسية منذ البداية. ربطت الخطابات والشعارات ومطالب المحتجين بشكل واضح بين النظام الطائفي التوافقي والتواطؤ الواسع للمصالح الخاصة والعامة والمحسوبية المتفشية. وبهذا المعنى، فإن شكاواهم أمنت للحركة موقفاً سياسياً وتأطيراً للحركة.

ومع ذلك، تحمل كلتا الموجتين أوجه تشابه، وتظهر استمرارية بين بعضها البعض، وكذلك موجات الاحتجاجات السابقة. ومن المثير للاهتمام أنه تم تبني شعار «كلن يعني كلن» منذ بداية احتجاجات ٢٠١٩. تعثرت هذه الموجات لأسباب مختلفة ولا سيما بسبب علاقاتها غير المنسجمة في كثير من الأحيان مع أحزاب السلطة السياسية. على سبيل المثال ومن المثير للاهتمام انه تم اعتماد شعار «كلن يعني كلن» منذ بداية احتجاجات ٢٠١٩، وبينما

حركة ١٧ أكتوبر كبلورة لساحة متعددة التنظيمات

ولكن يمكن أن يؤدي أيضًا إلى الخلافات والصراعات حيث سيكون للجهات الفاعلة المختلفة أجنادات وأنماط عمل واستراتيجيات مختلفة، من بين الأمور الخلافية المتعددة. من هذا المنظور، اننا نعتبر الجهات الفاعلة المشاركة في السياسة معارضة غير ثابتة ومتقلبة. بدلاً من النظر إلى «الدولة»، نشير إلى الجهات التابعة للدولة على سبيل المثال، كشبكة من الجهات المتشابكة التي تتفاعل بشكل رسمي وغير رسمي وتؤدي وظيفة الدولة. وبالمثل، لا يمكن اعتبار الجهات الفاعلة في الحركة الاجتماعية ثابتة ودائمًا في وضع احتجاجي تجاه «الدولة» فعلى سبيل المثال قد يتم استدعاء بعض الجهات المعارضة للتعاون مع الدولة والمؤسسات العامة، أو حتى شغل بعض الوظائف العامة.

وبالتالي فإن إيجاد «منظور استراتيجي» من خلال تسليط الضوء على من يفعل ماذا، يجبرنا على التساؤل عما إذا كانت كل من «الحركات» «و«الدول» ليست مجرد وهم، مما يعني أن وحدة كل كيان غير موجودة على أرض الواقع (ماك-آدم وآخرون ٢٠٠١؛ دوفيندك وجاسبر، ٢٠١٥).

التعاريف والخطوط والأدوار والوظائف لمختلف الجهات الفاعلة في الدولة مليئة بالثغرات ومتغيرة باستمرار.

لفهم الاستراتيجيات المختلفة التي اعتمدها الناشطون والناشطات، وكذلك كيفية مساهمة هذه الاستراتيجيات نفسها في عرقلة الحركة، نقترح إطارًا مفاهيميًا ثلاثيًا: الإقناع والإكراه والمكافأة (دوفيندك وجاسبر، ٢٠١٥).

يسمح هذا الإطار للفاعلين بفهم تفاعلاتهم مع الدولة، وكذلك تفاعلاتهم مع بعضهم البعض ومع الجهات الفاعلة الأخرى. كما أنها أداة تسمح لنا بإدراك كيف يقوم الفاعلون، بناءً على هذه التفاعلات، باختيارات استراتيجية (مقصودة أو غير مقصودة). يمكننا بالتالي «تحقيق صورة ديناميكية للسياسة في الخطط والمبادرات وردود الفعل والتدابير المضادة والتحركات والجهود الرمزية وتبديل الميادين والتحركات الأخرى التي يقوم بها الفاعلون» (جاسبر وآخرون، في ديلا بورنا ودياني، ٢٠١٥). في المقابل، يعطي هذا النهج أيضًا أفكارًا حول كيفية تأثر الجهات الفاعلة وقراراتها وأفعالها بالآخرين، بالإضافة إلى استراتيجياتها المعتمدة. يحدد الإطار المفاهيمي الاستراتيجيات الثلاث للإقناع والإكراه والمكافأة التي يمكن أن يستخدمها جميع الفاعلين المعنيين، بما في ذلك على سبيل المثال الدول وسياساتها التي يمكن أن تمارس القمع أو الإكراه تجاه الحركات الاجتماعية، أو يمكن للحركات الاجتماعية نفسها استخدام الإكراه أو المكافأة على سبيل المثال.

بالنظر إلى هياكل الحشد التي وثقت في مسح دعم لبنان للحركات الجماعية، والرسوم البيانية التفاعلية في السنوات الأخيرة، يبدو أن مجموعات العمال والمجموعات المتضررة (بما في ذلك ليس في عقر داري (NIMBY) هم من بين الأكثر نشاطًا في الواقع، بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، كان نصف الحركات الجماعية التي تم مسحها بقيادة إحدى المجموعتين، تليها المجموعات غير الرسمية والتجمعات التي شكلت ٢٠.١٪ من إجمالي الحركات الجماعية التي تم مسحها. في السياق اللبناني، حيث تم إضعاف الحركات والنقابات العمالية من قبل الدولة وأحزابها بمحاولات الاستقطاب (ليسا أبو خاطر، ٢٠١٩)، من الجدير بالذكر أن العمال يحاولون دائمًا التحرك. تشمل فئة مجموعات العمال المستخدمة، بالإضافة إلى الهياكل التقليدية مثل النقابات، والموظفين خارج هذه الهياكل، وآخرين/أخريات يحشدون/تحشدن حول العمل والأمور العمالية بشكل غير رسمي، مما يشير إلى انتشار القضايا العمالية في مشهد الحركات الجماعية. ومع ذلك، شهد عام ٢٠١٩ بروزًا كبيرًا وشبه أغلبية من التحركات التي تقودها المجموعات والتجمعات غير الرسمية (٨٦٪ من إجمالي التحركات الجماعية التي تم رصدها في عام ٢٠١٩)، حيث شهد هذا العام بروز العديد من التجمعات والمجموعات الجديدة في بيروت والمناطق كجزء من احتجاجات أكتوبر.

في ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، اندلعت الاحتجاجات بشكل عضوي في بيروت، ونمت في الحجم وتوسعت في الأيام التالية. تُعرف الحركة الاجتماعية التي تلت ذلك الآن باسم «احتجاجات أكتوبر». في حين أن الدافع المحدد للتحرك قد يكون قرارًا بفرض ضريبة على بروتوكولات الصوت عبر الإنترنت (مثل Whatsapp)، رفضت الاحتجاجات تدابير التقشف والضرائب التنازلية وارتفاع الدين العام والتضخم المتزايد وتدهور ظروف المعيشة، وهي قضايا كانت في صميم قلب التحركات في لبنان منذ عام ٢٠١٥ على الأقل. تؤكد هذه الحركة الاجتماعية على أزمة الشرعية السياسية والثقة، وينبغي النظر إليها في سياق التضيق المتزايد للمساحة الديمقراطية والمدنية.

في حين بدا أن احتجاجات أكتوبر كانت تقودها مجموعات «غير معروفة»، إلا أنها لا تزال تشمل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والناشطون والناشطات، وما إلى ذلك في ساحات متعددة، وأحيانًا متضاربة. وهذا يفسح المجال للتعاون المحتمل للعديد من المجموعات،

٤ متاحة عبر: <https://civilsociety-centre.org/cap/> collective_action

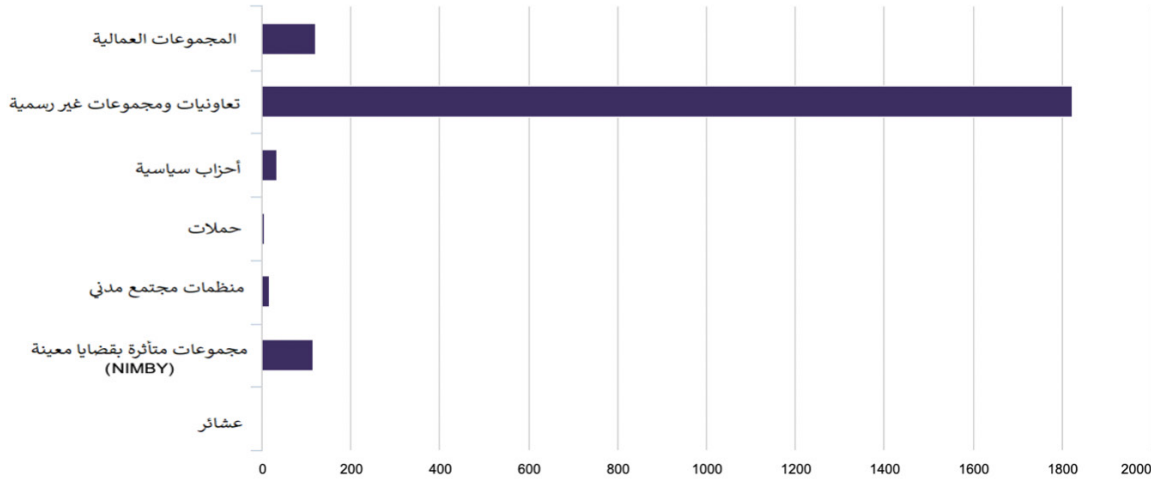
٥ متاحة عبر: <https://civilsociety-centre.org/cap/> collective_action/charts

٦ اقرأ المزيد في ملخص العمل الجماعي لدعم لبنان، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٩:

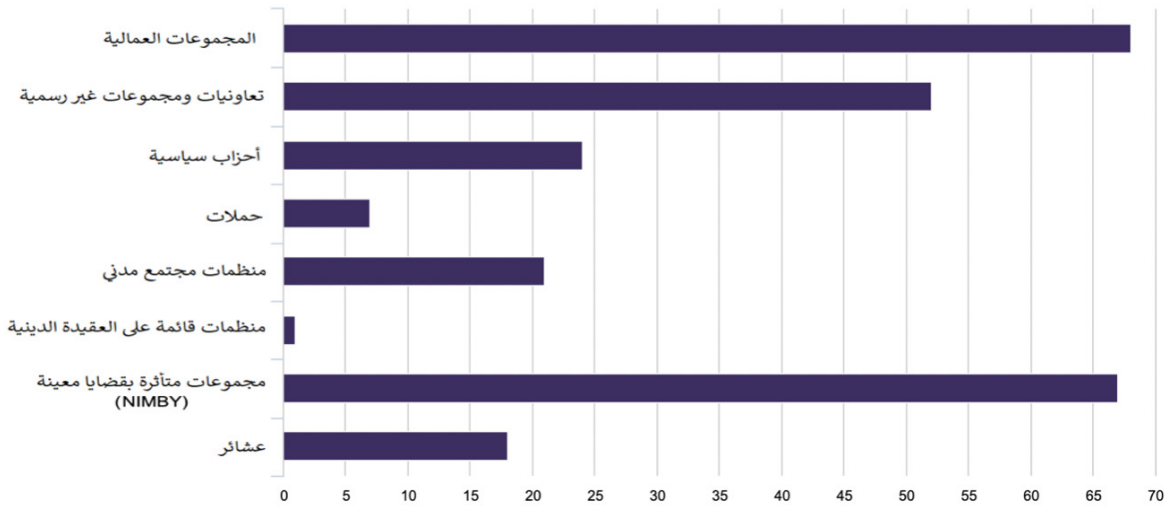
[https://civilsociety-centre.org/digest/collective-action-](https://civilsociety-centre.org/digest/collective-action-22-october-2019-digest)

22-october-2019-digest

تاريخ الحركات الجماعية من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠



تاريخ الحركات الجماعية من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨



* الإقناع

كدعوات للتحرك، على سبيل المثال أعاد هاشتاغ «القوة للناس» الدعوات لأنظمة سياسية بديلة تضع الناس واحتياجاتهم كأولوية واستعادة الفاعلية الشعبية في صنع القرار، على عكس نظام المحاصصة التوافقي الذي فرض مفهوم عقيم للديمقراطية.

شهدت الحركة الاحتجاجية أيضاً محاولات التنظيم البديل مع المجموعات التي تتبنى هيكليات أفقية وغير هرمية، على الرغم من أن المحاولات السابقة من قبل مجموعات مماثلة بشكل خاص في أوائل الـ ٢٠٠٠ أظهرت محدودية هذا النوع من الهيكل التنظيمي على النحو المبين في ابي ياغي، ٢٠١٣. في الواقع، عادة ما يمهد «استبداد» انعدام الهياكل (قريمان، ١٩٧٠) الطريق لظهور قادة غير رسميين. أدى تبني الهياكل المسطحة إلى غياب قيادة «رسمية» مركزية تتحدث أو تمثل الحركة بأكملها. ومع ذلك، يوضح البحث السابق كيف عادة ما يظهر القادة غير الرسميين وغير النظاميين (وغير الديمقراطيين في الغالب) في هذه الأنواع من الهياكل غير الهرمية.

الإقناع هو أحد الأدوات الرئيسية التي يستخدمها الفاعلون والفاعلات بشكل عام للوصول إلى أهدافهم. يمكن للمرء (اعتماداً على وجهة نظره) أن يشير إليها على أنها «أيديولوجية» أو «قوة ناعمة» أو «تنقيف» أو «توعية».

تعتمد حركة الاحتجاجات في أكتوبر ٢٠١٩ على غرار غيرها بشكل كبير على الإقناع كاستراتيجية رئيسية للعمل والتعبئة والترويج. تدعو الحركة إلى طرق خلاقية ومبتكرة لخلق الوعي حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية وإدانة الفساد ونشر الدعوات إلى الاحتجاجات والتحركات المخطط لها. استخدم الناشطون والناشطات والمجموعات أدوات بصرية (صور ورسوم بيانية وفيديو) على منصات التواصل الاجتماعي، وفي حين كانت الرسائل مشتركة لكنها عكست أنماطاً بصرية مختلفة لأن كل مجموعة اعتمدت على طرقها الخاصة لإنتاج هذه الصور بدلاً من الاعتماد على «إنتاج» احترافي. اعتمد الناشطون والناشطات أيضاً على تطبيقات المراسلة مثل Signal وWhatsapp للتواصل والتخطيط ووضع الاستراتيجيات. تم نشر الهاشتاغات Hashtags



* الإكراه

يمكن أن يشير الإكراه أيضًا إلى استخدام العنف. قوبلت الحركة الاجتماعية باستخدام غير مسبوق للقوة والقمع من قبل الدولة - بما في ذلك الاستخدام المكثف للغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي (غالبًا بشكل مباشر وعلى المدى القصير) ومدافع المياه والاعتقالات^٨ - مما أدى إلى إنشاء مساحة مدنية متقلصة سلفاً تشهد التوقيفات والاعتقال وزيادة الرقابة على المجتمع المدني. يوضح الرسم البياني أدناه من قبل دعم لبنان احتجاز الناشطين/الناشطات والمدونين/المدونات على مدى بضعة أشهر في عام ٢٠١٨.

تتجسد هذه المساحة المتقلصة أيضًا في القيود المفروضة في القوانين، فعلى سبيل المثال، تم إعاقة قانون الوصول إلى المعلومات التي يمكن للناشطين/الناشطات الاعتماد عليه للمطالبة بمزيد من الشفافية في عام ٢٠١٩، وذلك بعد مرور أكثر من عامين على سريان القانون لم يتم إنشاء الهيئة المشرفة على تنفيذه، ولا تزال العديد من الإدارات العامة تفتقر إلى البنية التحتية والموارد للاستجابة لطلبات المعلومات^٩.

الإكراه أداة يستخدمها الفاعلون/الفاعلات الذين/اللواتي يستخدمون/تستخدمن العنف سواء كان رمزياً أو جسدياً.

في حين أن العنف «الثوري» فرض نوعاً من الحتمية الماركسية للتنظيم، وأحياناً في محاكاة للعمليات الثورية الأخرى في تونس أو السودان، فقد أدى ذلك إلى حد ما إلى إنشاء هياكل تنظيمية فارغة شكلية أكثر من كونها ديمقراطية وتشاركية، مما يبين محدودية التنظيم كاستراتيجية إقناع، ولكن أيضًا النزعات الكامنة لإعادة إنتاج النظام نفسه الذي تم انتقاده.

من هذا المنظور، يمكن للقيادات غير الرسمية / غير الديمقراطية أن تمارس الإكراه تجاه أعضاء المجموعات والتجمعات، وعادة ما يكون القادة غير الرسميين في الهياكل المسطحة رجالاً ذوي رأس مال اجتماعي وثقافي مهم.

لم يتم ممارسة الإكراه على الفاعلين في الحركة الاجتماعية فقط؛ لكنها كانت تمارس ضمن نفس ساحة الحركة الاجتماعية. هذه الأخيرة، وكما ذكرنا سابقاً، لا يمكن اعتبارها ثابتة أو متجانسة. الأشكال المتباينة للجهات الفاعلة في التنظيم والأيدولوجيات والشكاوى والخلفيات الاجتماعية الاقتصادية والطائفية وطرق التحرك واضحة داخل الحركة. إن حملات تصنيف فئات من المتظاهرين بأنهم «مندسين»، من خلال التشديد على انتمائهم الديني أو الحزبي الأساسي، أو خلفيتهم الاجتماعية (المعدمة في كثير من الأحيان) يعيد إنتاج روح الفصل العنصري للنظام السياسي التي يقوم هؤلاء الفاعلون والفاعلات بالتحرك ضده (كما هو موضح من قبل أبي ياغي، يونس وكاتوس في ٢٠١٧). وعلى نفس المنوال، فإن خطوط التقسيم القائمة على أنماط العمل التي تتبناها المجموعات توضح الديناميكيات الخلافية داخل الحركة. إن الخطابات وطرق الاعتراض بين ما يُعتبر أنماط عمل واحتجاجات «عنيفة» أو «سلمية»، مع التصنيفات الكامنة للناشطين والناشطات على أسس اجتماعية واقتصادية وطائفية، تؤدي إلى تعزيز الوضع الراهن والنظام.

من ناحية أخرى، حاولت الدولة التفاوض مع الحراك الاجتماعي، من خلال محاولتها أو لاً تعيين قيادة لها حتى تتمكن من تحديد الحركة واحتواءها. تمت دعوة ممثلي الحركة الاجتماعية مراراً وتكراراً لإجراء نقاشات، مع الإعلان عن البعض تلقائياً أو اختيارهم من قبل الدولة. ومع ذلك، رفض المتظاهرون والمتظاهرات الاعتراف بأي جماعة أو أشخاص كممثلين للحركة العامة متمسكين بشعار «لا قيادة». في حين كانت هذه الاستراتيجية في صالح الحراك الاجتماعي في البداية، ولكن مع استمرار الأزمة وتفاقمها مع أزمة اقتصادية فقد ثبت أن لها تأثيراً مضاداً وأنها تحد من تأثير التحركات الاجتماعية على المدى الطويل.

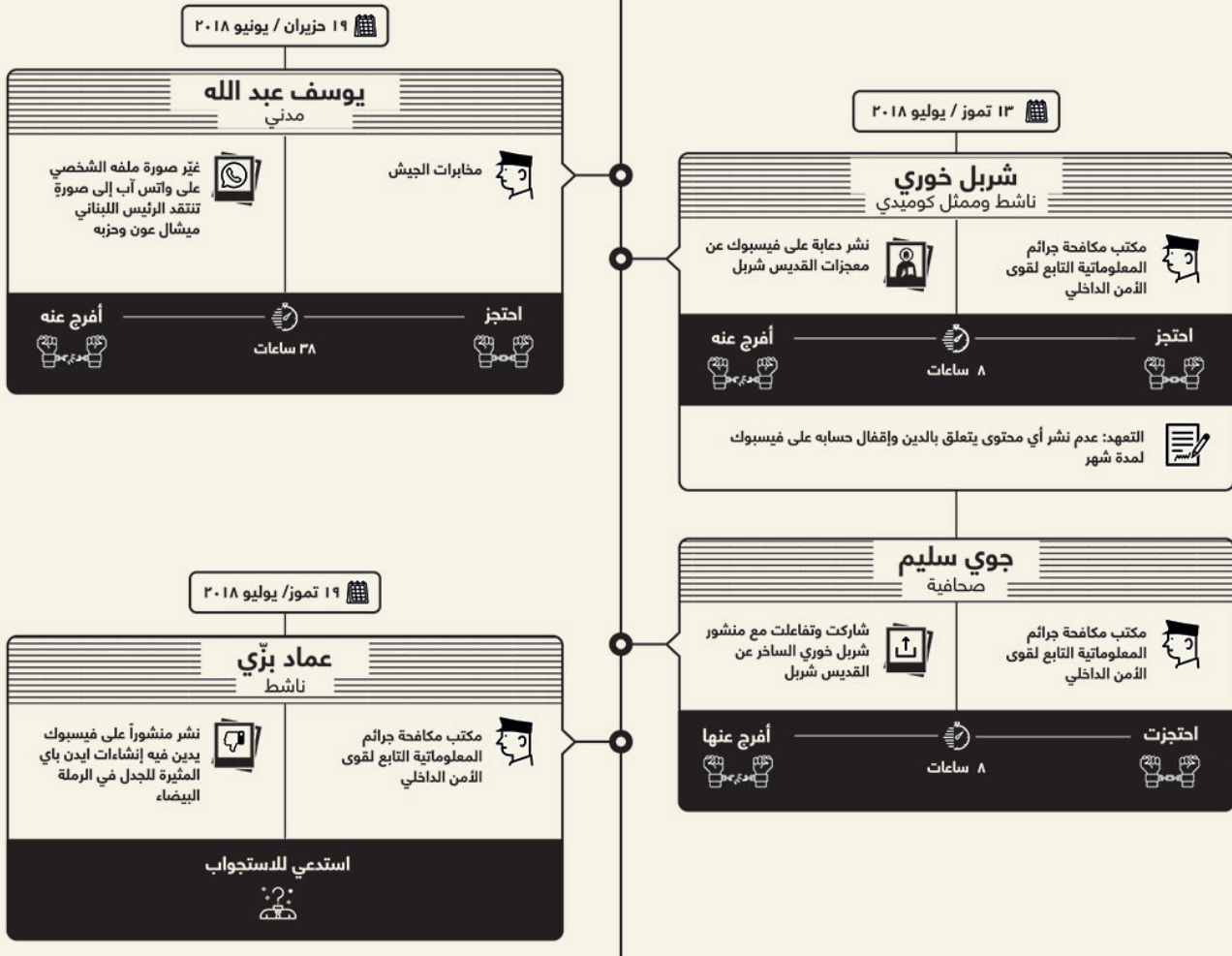
٨ للمزيد انظر موقع هيومن رايتس ووتش على الإنترنت
 بشأن الاحتجاجات وتوثيق الانتهاكات: <https://www.hrw.org/blog-feed/lebanon-protests>
 ٩ <https://www.hrw.org/news/2019/09/27/lebanon-access-information-law-stalled> انظر إلى عمل مبادرة غريبال و

السلطات اللبنانية تقمع وسائل التواصل الاجتماعي

أثناء عام ٢٠١٨، جرى استدعاء أو استجواب أو احتجاز العديد من الأشخاص على خلفية نشرهم محتوى على وسائل ومنصات التواصل الاجتماعي. استهدف هذا القمع الذي مارسته أجهزة الدولة اللبنانية منشورات عن شخصياتٍ سياسية و/ أو دينية. يعرض الرسم البياني أدناه بالتفصيل هذه الحالات من انتهاك حرية التعبير



السلطات اللبنانية تعزز الرقابة على الإنترنت الاجتماعي



استدعي للاستجواب



٢٠ تموز/ يوليو ٢٠١٨

محمد عواد
صحافي

نشر منشورات متعددة على وسائل التواصل الاجتماعي ينتقد فيها شخصيات سياسية ودينية

الأمن العام

احتجز



استدعي للاستجواب



التمهيد: عدم نشر منشورات تتعلق بالزعماء السياسيين والدينيين

٢٤ تموز/ يوليو ٢٠١٨

خالد عبوشي
مدني

نشر منشوراً على فيسبوك يدين فيه إنشآت ايدن باي المثيرة للجدل في الرملة البيضاء

مخابرات الجيش

أفرج عنه



٤٨ ساعات

احتجز



التمهيد: عدم انتقاد الرئيس اللبناني ميشال عون أو جبران باسيل مجدداً

تحرك

حملة ضد القمع



"ضد القمع" حملة أطلقها عدد من الناشطين والمنظمات غير حكومية رداً على قمع السلطات اللبنانية لوسائل التواصل الاجتماعي

٢ آب/ أغسطس ٢٠١٨

رشيد جنبلاط
مدني

انتقد جبران باسيل رئيس التيار الوطني الحر

أمن الدولة

أفرج عنه



٢٤ ساعات

احتجز



١٦ آب/ أغسطس ٢٠١٨

وديع الأسمر

رئيس المركز اللبناني لحقوق الإنسان

انتقد جبران باسيل، رئيس التيار الوطني الحر

مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية التابع لقوى الأمن الداخلي

استدعي للاستجواب



٣١ آب/ أغسطس ٢٠١٨

تحرك

اشطون ومنظمات غير حكومية



ناشطون يحتجون على انتهاك حرية التعبير

١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨

وليد رضوان

مدني

نشر صورة ومنشوراً على فيسبوك يظهر فيه مصطفى بدر الدين، أحد قادة حزب الله وأحد المشتبهين بهم بحادثة اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق، رفيق الحريري، من قبل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في لاهاي

فرع المعلومات التابع لقوى الأمن الداخلي

أفرج عنه



أسبوعين

احتجز



١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨

هشام حداد

مقدم برامج تلفزيونية وممثل كوميدي

عرض فقرة ضمن برنامجه "لهون وبس" زعم أنها تنال من هبة المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود

قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان

استدعي للاستجواب



٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨

عبد الحفيظ الحولاني

صحافي

نشر مقالة ينتقد فيها كيفية استجاب السلطات اللبنانية لقضايا اللاجئين السوريين

أمن الدولة

أفرج عنه



٢٤ ساعات

احتجز



١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨

حازم الأمين

صحافي

داهمت قوة من الشرطة المسلحة مكاتب الصحيفة الإلكترونية درج، وأوقعت حازم الأمين، أحد مؤسسيها ورئيس تحريرها، لاستجوابه بشأن مقالة نشرها في وقت سابق

قوى الأمن الداخلي

أفرج عنه



ساعة ونصف

احتجز



* المكافأة

اقتصاد المعونات هذا في معالجة الأسباب الجذرية والهيكلية للمشاكل التي يسعى إلى معالجتها، والتي غالباً ما تعتمد على العمليات التشاركية والاستشارية الشكلية، والتي ينخرط فيها القطاع النقابي والناشطون/الناشطات «مقابل اجر». ومع ذلك، تساهم الديناميكيات الجدلية من الشيطنة المتبادلة (أو الانبهار)، واعتماد احتواء الخطاب (لا سيما من قبل الدولة وأحزاب السلطة السياسية ووسائل الإعلام التقليدية الرئيسية، وما إلى ذلك)، بشكل مباشر في استنساخ النظام/الأنظمة التي يسعى تسعى الناشطون/الناشطات الذين/اللواتي يتلقون/تتلقين أجر أو غير مدفوع الأجر إلى تحديه، ويغذي الشيطنة السائدة لكلتا المجموعتين من الناشطين/الناشطات: الناشطين/الناشطات على مستوى القاعدة الذين/اللواتي يعتبرون/تعتبرن غير منظمين/منظمات وعرضة للعنف ويفتقرون/تفتقرن إلى القيادة من جهة، والجمعيات الموصوفة على أنها تتبع أجندات خارجية والمنخرطة في إساءة استخدام وتبديد الأموال العامة من ناحية أخرى. لذا فإن الروايات والممارسات الثنائية داخل الأوساط الناشطة والأكاديمية تبدو غير مجدية وتؤدي إلى نتائج عكسية حيث أن كلا من أشكال المشاركة «المهنية» و «الشعبية» تؤدي وظائف اجتماعية متميزة ومتكاملة.

يشير الجزء الثالث من الإطار إلى المكاسب وإرضاء الجهات الفاعلة والناشطين/الناشطات، سواء كانت مادية أو رمزية، وكيف تؤثر تلك المكاسب على قراراتهم وأفعالهم.

تُظهر نظرة طويلة إلى الجهات الفاعلة المشاركة في الحركات الاجتماعية، فضلاً عن المنظمات ذات الطابع المؤسسي في مجال المجتمع المدني، التعددية في المواقف التي تعرضها. قد تتكون هذه المواقف المتعددة من الأدوار المتتالية أو المصاحبة التي يلعبونها و/أو الوظائف التي يشغلونها طوال مسارهم أو «تاريخهم الناشط». وبالتالي، يجد العديد من الفاعلين/الفاعلات أنفسهم/انفسهن عند تقاطع الأدوار المهنية داخل منظمات المجتمع المدني، ولكنهم أيضاً يقودون التحركات والنشاط على الأرض. هذه المواضع المتعددة قد تسهل الترابط داخل الساحة المدنية الشاملة متعددة المنظمات، مع حدوث تبادل بين المنظمات المهنية والمزيد من المنظمات الجذرية بشكل عضوي. ومع ذلك، غالباً ما توضح سرديات الفاعلين/الفاعلات وممارستهم ديناميكية متوترة بين الدورين: باختصار، بين أشكال المشاركة «الاختصاصية» أو «المدفوعة» والأشكال «التطوعية».

ومع ذلك، فإن هذا التكامل يظهر محدودية تعددية التموضع لبعض الفاعلين/الفاعلات الذين/اللواتي يتنقلون/تنتقلن في نفس الوقت بين موقع الناشط الشعبي/الناشطة الشعبية والمواقع الاستشارية لسلطات الدولة أو المؤسسات الدولية، مما يوضح حدود دورهم في المعارضة (يتعارض مع القول عن عض اليد التي تطعم)، في حين يبدو أن موقعهم كخبراء/خبيرات يستفيد من مكانتهم/مكانتهن كناشطين/ناشطات. من الجدير بالذكر هنا أن جميع أنواع «النشاط القاعدي» لا تبدو متساوية، مع استمرار تهميش بعض أنواع الالتزامات الإيديولوجية والسياسية حتى في أوساط الناشطين/الناشطات.

وقد أظهر بحث سابق كيف أنه بالنسبة للناشطين/الناشطات، كان يعتبر العمل في القطاعات النقابية ويُنظر إليه كشكل من أشكال الخدمة العامة (أبي ياغي، ٢٠١٣). يمكن أن يصاحب ذلك أيضاً متعة رمزية تتكون من إسقاط الإيثار والرضا الفردي الناتج عن المشاركة «من أجل المصلحة العامة». بشكل أكثر واقعية، يمكن أن تتكون هذه المتعة أيضاً من بناء صورة عامة (عبر الخطب العامة والظهور الإعلامي على سبيل المثال) أو السيرة الذاتية المهنية. إن التوتر الحالي بين الأدوار والوظائف التي يبدو أن نفس مجموعة الناشطين/الناشطات يعبرون/يعبرن عنها يوضح أكثر من معارضة ثنائية أو مصطنعة بين الانخراط في الجمعيات والحركات الشعبية. إنه يظهر مسافة وهمية من الأشكال «مدفوعة» من المشاركة في قطاع سقط في «فخ التنفيذ» تجاه أجندات الجهات المانحة (أبي ياغي، يمين، و جاغاناثسينغ، ٢٠١٩) من خلال تشويه العمل في القطاع النقابي.

يمكن أن ينتج هذا التوتر عن زيادة شيطنة القطاع النقابي في الخطاب العام السائد، مع تزايد اتهامات الفساد من قبل الجهات المانحة وسلطات الدولة والجمهور العام. وقد ينتج أيضاً عن تصور أن الناشطين/الناشطات المحترفين/المحترفات قد «ينتقلون من قضية إلى أخرى، حاملين مهاراتهم المتخصصة معهم مقابل ثمن» (جاسبر وآخرون، في ديلا بورتا ودياني، ٢٠١٥، ص ٨). في الواقع، يمكن اعتبار التعاون في مجال المساعدة والشراكات الدولية من أجل التنمية، في أشكال المساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل القطاع النقابي أو المبادرات الخيرية للفئات الأكثر حرماناً، بمثابة أداة لاستنساخ الوضع الراهن - للنظام السياسي والمعايير المجتمعية والطبقات الاجتماعية على سبيل المثال. يفشل

الخلاصة

تسمح سلالة الحركات بتسليط الضوء على العمليات التي دفعت إليها والتي أدت إلى أحدث موجة احتجاج في البلاد، أي احتجاجات أكتوبر ٢٠١٩. لفهم هذه التعبئة الاجتماعية وديناميكياتها وحدودها بشكل أفضل، اعتمدنا على إطار يدور حول ثلاث استراتيجيات مستخدمة: الإقناع والإكراه والمكافأة. تم استخدام هذه لتحليل التفاعلات بين هؤلاء الفاعلين والفاعلات أنفسهم/أنفسهن، وكذلك الديناميات والتفاعلات مع الجهات الفاعلة الأخرى والدولة. من خلال فهم ما سبق، يمكننا أن نفهم الخيارات الاستراتيجية التي يتخذها الفاعلون/الفاعلات وكيف يشكل ذلك تحركاتهم/تحركاتهن.

ضمن النظام اللبناني التوافقي وتقاسم السلطة، ان إلقاء نظرة طويلة على التحركات والحركات الاجتماعية عبر الزمن يسלט الضوء على استمرارية وتطور المطالب. قد يبدو أن هذه الموجات تؤدي دور منفذ للشكوى، بدلاً من تحدي الهياكل الاجتماعية والسياسية في البلاد. في سياق الحيز المدني المتقلص بسبب العوامل والممارسات الهيكلية (من قبل الدولة وأحزاب السلطة ووسائل الإعلام، والمانحين الدوليين والمجتمع، إلخ)، من الجدير بالذكر أنه ليس فقط النظام الذي يعيق التعبئة، ولكن أيضاً وفي كثير من الأحيان، الخيارات الاستراتيجية التي اعتمدها الجهات الفاعلة أنفسها تعيق التعبئة أيضاً، فينتهي بهم الأمر بالمساهمة في تقلص المساحة وإعادة استنساخ الوضع الراهن بالتزامن مع التعبئة ضده. في هذا المنظور الطولي وبدلاً من استخلاص الاستنتاجات بعد كل موجة احتجاج، نناقش دراسة التحركات على المستوى الجزئي، وكيف تتراكم في فترة زمنية طويلة وتغذي موجات الحركات المتتالية، بدلاً من تقييمها من حيث نجاحات أو إخفاقات.

المراجع


1. AbiYaghi, Marie-Noëlle. "Civil Mobilization and Peace in Lebanon", in Picard, Elisabeth and Ramsbotham, Alexander (eds). Reconciliation, reform and resilience. Positive Peace for Lebanon, Issue 24. London: Accord Publications. July 2012.
2. AbiYaghi, Marie-Noëlle. L'altermondialisme au Liban : un militantisme de passage. Logiques d'engagement et reconfiguration de l'espace militant (de gauche) au Liban, Doctorat de science politique. Paris: Université de Paris1-La Sorbonne. 2013.
3. AbiYaghi, Marie-Noëlle, Catusse, Myriam, and Younes, Miriam. "From isqat an-nizam at-ta'ifi to the Garbage Crisis Movement: Political Identities and Antisectarian Movements." In di Peri, Rosita and Meier, Daniel (eds.). Lebanon facing the Arab Uprisings. Constraints and Adaptation. London: Palgrave. 2017.
4. AbiYaghi, Marie-Noëlle, Yammine, Léa, and Jagarnathsingh, Amreasha. Civil Society in Lebanon: the Implementation Trap. Beirut: Lebanon Support, 2019. <https://civilsociety-centre.org/paper/civil-society-lebanon-implementation-trap>
5. Duyvendak, Jan Willem and Jasper, Jim (eds). Players and Arenas, The Interactive Dynamics of Protest. Amsterdam: Amsterdam University Press. 2015.
6. Favier, Agnès. Logiques de l'engagement et modes de contestation au Liban. Genèse et éclatement d'une génération de militants intellectuels (1958-1975), thèse de doctorat en science politique. Marseille: Aix-Marseille III, Université Paul-Cézanne. 2004.
7. Jasper, Jim et. al. "Strategy." In Della Porta, Donatella and Diani, Mario (eds). The Oxford Handbook of Social Movements. Oxford: Oxford University Press. 2015.
8. Karam, Karam. Le Mouvement Civil Au Liban, Revendications, Protestations et Mobilisations Associatives Dans L'Après-Guerre. France: Editions Karthala - Iremam. 2006.
9. McAdam, Doug, Tarrow, Sidney, & Tilly, Charles. Dynamics of Contention. Cambridge: Cambridge University Press. 2001.
10. Mitri, Dalya. "From Public Space to Office Space: the professionalization/NGOization of the feminist movement associations in Lebanon and its impact on mobilization and achieving social change." In Marie-Noëlle AbiYaghi, Bassem Chit, and Léa Yammine (eds). "Revisiting Inequalities in Lebanon, The case of the "Syrian refugee crisis" and gender dynamics," The Civil Society Review, Issue 1. Beirut: Lebanon Support. 2015.
11. Moghniye, Lamia. Local expertise and global packages of aid: The transformative role of volunteerism and locally engaged expertise of aid during the 2006 July war in Lebanon. Beirut: Lebanon Support. 2015, a. <https://civilsociety-centre.org/paper/local-expertise-and-global-packages-aid-transformative-role-volunteerism-and-locally-engaged>
12. Moghniye, Lamia. Local forms of relief during the July war in 2006 and international humanitarian interventions: Implications on community preparedness for war and conflict. Beirut: Lebanon Support. 2015, b. <https://civilsociety-centre.org/paper/local-forms-relief-during-july-war-2006-and-international-humanitarian-interventions>
13. Lebanon Support. "Collective Action digest, 22 October 2019." Civil Society knowledge Centre. <https://civilsociety-centre.org/digest/collective-action-digest-22-october-2019> (Last accessed on 8 April 2020).

14. Lebanon Support. “Crackdown on Social Media by Lebanese Authorities. (Infographic)” Civil Society knowledge Centre. <https://civilsociety-centre.org/content/crackdown-social-media-lebanese-authorities-en-ar> (Last accessed on 8 April 2020).
- 15.
16. Lebanon Support. “Women’s Movements in Lebanon.” Civil Society knowledge Centre. https://civilsociety-centre.org/gen/women-movements-timeline/4938#event-_1920s-womens-union-established-in-lebanon-and-syria. (Last accessed on 27 March 2020).
17. Lebanon Support. “Map of Collective Actions in Lebanon” Civil Society knowledge Centre. https://civilsociety-centre.org/cap/collective_action. (Last accessed on 8 March 2020).
18. Lebanon Support. “Map of Collective Actions in Lebanon” Civil Society knowledge Centre. https://civilsociety-centre.org/cap/collective_action/charts. (Last accessed on 8 March 2020).
19. Tavana, Daniel and Parreira, Christiana. Lebanon’s 2018 Election: New Measures And The Resilience Of The Status Quo. Beirut: Lebanon Support. 2019.




www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org

 Arab NGO Network for Development

 Arab-NGO-Network-for-Development

 @ArabNGONetwork

 [anndmedia](https://www.youtube.com/anndmedia)